

بسم الله الرحمن الرحيم
و الصلوة على محمد و آله الطاهرين^١

هذه جمل تنضبط بها قواعد المنطق و أحكامه^٢، صَنَّفَتْهَا^٣ لجمع من كبار^٤ العلماء و أعيان الفضلاء من إخواني في الدين مستمداً من الله حسن التوفيق.

[الدلالات الثلاث]

^٥ دلالة اللفظ على المعنى لوضعه^٦ له مطابقةً، و لما دخل فيه تضمّنٌ، و لما خرج عنه التزامٌ. و المعتبر في هذا اللزوم الذهني لينتقل الفهم من المسمّى اليه، دون^٧ الخارجى لعدم توقّف انتقال الفهم عليه.

[أقسام اللفظ]

و اللفظ إمّا مركّب إن دلّ جزءه على جزء معناه،^٨ و إلّا فهو مفرد؛ سواء تعدّدت مسمّياته، و هو المشترك؛ أو اتّحدت، و هو المنفرد. إلّا أنّه بإعتبار كلّ مسمّى إمّا علّمٌ، إن تشخّص ذلك المسمّى؛ و إلّا فمتواطٍ، إن إستوت افراده فيه^٩؛ و مشكّك إن كان البعض أولى أو أقدم^{١٠}. و أيضاً المفرد إن صلح لأن يُخبر به، فإن دلّ بهيئته على زمان، كان فعلاً؛ و إلّا كان إسماً. و إن لم يصلح كان أداة. و أيضاً فكلّ لفظٍ مرادفٌ للفظ آخر إن وافقه في المسمّى، و إلّا فمباين له.

[في الكلّي و الجزئي]

و أيضاً المفرد^{١١} كلّى إن لم يمنع نفس^{١٢} تصوّر معناه من صدقه على كثيرين، إمتنع وجوده في الخارج^{١٣} عن المفهوم، أو أمكن^{١٤} و لم يوجد، أو وجد واحد فقط مع امتناع غيره، أو إمكانه، أو كثيراً متناهياً، أو غير متناهٍ^{١٥}.

و مقابل الكلّي، الجزئي المسمّى بالحقيقى^{١٦} و هو أخص من الجزئي^{١٧} الإضافي المراد به^{١٨} المندرج تحت الكلّي^{١٩}، لوجوب إندراج كلّ شخص تحت الكلّي مع^{٢٠} إمكان كون المندرج تحت الكلّي غير شخص^{٢١}.

[الكليات الخمس]

و الكلّى إن كان تمام ماهيّة أفراده كان نوعاً حقيقياً، لِحمله عليها فى جواب ما هو و اتفاقها^{٢٢} فى الماهيّة؛
و إن كان جزءاً منها؛ فإن حمل عليها فى جواب ما هو حال الشركة كان جنساً، و إلّا حمل عليها فى جواب أيّما هو فى جوهره، فكان فصلاً.
و إن كان خارجاً عنها، فإن حمل على ما تحت طبيعة واحدة فقط، كان خاصّة؛ و إن حمل على غيرها أيضاً كان عرضاً عاماً.
و كل واحد منهما إمّا غير شامل أو شامل مفارق أو لازم؛ إمّا^{٢٣} للوجود أو للماهيّة؛ و ذلك إمّا بغير وسط إن لم يفتقر العلم بالزوم الى ثالث و إما بوسط إن افتقر اليه^{٢٤}.
و الجنس إن علا ما عده من الاجناس، يسمّى عاليّاً و جنس الاجناس؛ و إن علّته^{٢٥} [الاجناس] فهو الجنس^{٢٦} السافل و الأخير؛ و إن يوسطها فهو المتوسط؛ و إن بآينها^{٢٧} فهو المفرد^{٢٨}.
و يقال للمندرج^{٢٩} تحت الكلّى^{٣٠} نوع اضافى؛ و إنّهُ موجود^{٣١} بدون الحقيقى كالجنس المتوسط و بالعكس كالماهيّة^{٣٢} البسيطة.
و مراتب النوع^{٣٣} الاضافى الاربعة المذكورة [فى الجنس] و^{٣٤} السافل منها^{٣٥} نوع الانواع.

[التعريف و شرائطه]

المعرّف للشيء ما معرفته سبب لمعرفة الشيء^{٣٦}؛ فإذاً شرطه^{٣٧} أن يكون غيره، و سابقاً عليه فى المعرفة^{٣٨}، و أجلى منه^{٣٩}، و مساوياً له فى العموم و الخصوص^{٤٠}، و غير معرّف به و ذلك يفيد تمييزه عن غيره فى الجملة.

[فى اقسام التعريف]

فإن إقتصر عليه كان رسماً؛ إمّا^{٤١} ناقصاً إن كان بالخاصّة فقط، و إمّا^{٤٢} تاماً، إن كان بها و بالجنس.
و إن أفاد مع ذلك، التمييز الذاتى كان حدّاً؛ و شرطه أن يكون بالذاتيات؛ فإن إقتصر عليه كان حدّاً ناقصاً، كما هو بالفصل^{٤٣} وحده، أو به و بالجنس^{٤٤} البعيد. و إن أفاد^{٤٥} الإحاطة بكنه الحقيقة كان حدّاً تاماً؛ و شرطه^{٤٦} أن يكون بجميع الذاتيات.

و الخلل في كل قسم إنّما هو^{٤٧} بانعدام بعض شرائطه. و الخلل في اللفظ أن لا يكون ظاهر الدلالة بالنسبة الى السامع.

[أقسام اللفظ المركب]

و اللفظ المركب، إن دلّ بالقصد الاول على طلب الفعل، كان مع الاستعلاء امراً، و مع الخضوع سؤالاً، و مع التساوى التماساً، و إلّا كان تنبيهاً إن لم يحتمل الصدق و الكذب، و إن احتملها كان خبراً و قضيةً.

[أقسام القضية]

[القضية الشرطية و الحملية]

و هي إمّا شرطية إن تحلّل طرفاها الى قضيتين؛ و إمّا حملية^{٤٨} إن تحلّلا^{٤٩} الى مفردين حكم فيها بأنّ ما صدق عليه الاول^{٥٠} بالفعل في الجملة^{٥١}، صدق عليه الآخر ايجاباً أو سلباً. و يسمّى الاول منهما موضوعاً و الآخر محمولاً^{٥٢}؛ فإن كانا وجوديين كانت محصلة الطرفين، و إلّا كانت^{٥٣} معدولة، إما بطرفيها معاً^{٥٤} أو بأحدهما فقط.

[القضية الموجبة و السالبة]

و على كل تقدير، لأبد من نسبة للمحمول بها يصدق على الموضوع بأنّه هو هو^{٥٥} في الايجاب^{٥٦} و أنّه ليس هو في السلب^{٥٧}. فإن صرّح بالرابطة، أى باللفظ الدال عليها، كانت^{٥٨} ثلاثية^{٥٩} و إلّا ثنائية.

[القضية المعدولة و المحصلة]

و المعتبر^{٦٠} من العدول ما في طرف^{٦١} المحمول. فالقضيتان إن توافقتا في العدول و^{٦٢} التحصيل دون كيف تناقضتا و على العكس^{٦٣} تعاندتا صدقاً حالة الايجاب و كذباً حالة السلب. و إن تخالفتا^{٦٤} فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة. و حرف السلب المتأخر عن الرابطة جزء^{٦٥} من المحمول و المتقدم عليها^{٦٦} لسلب^{٦٧} الحكم. فلا التباس في اللفظ بين الموجبة المعدولة و السالبة المحصلة ثلاثيتين؛ و تميّزتا ثنائيتين^{٦٨} بالنية أو الاصطلاح^{٦٩} بتخصيص^{٧٠} بعض الألفاظ بالايجاب و البعض بالسلب.

[القضية باعتبار الموضوع]

و موضوع الحملية إن كان معيّناً^{٧١} سمّيت مخصوصة، موجبة و سالبة. و إن كان كلياً سميت محصورة و مسورة إن قرُن به^{٧٢} السور، و هو اللفظ الدال على كمية الأفراد؛ إمّا^{٧٣} بالتعميم و تسمى كلياً، إمّا موجبة و سورها «كلُّ» و إمّا سالبة و سورها «لاشئ» و «لاواحد»؛ و إمّا بالتبويض و تسمى جزئية، إمّا موجبة و سورها «بعض» و «واحد» و إمّا سالبة و سورها «ليس بعض» - و هذا قد يُستعمل للسلب الكلىّ و لا يُستعمل للإيجاب^{٧٤} [اصلاً] - و «بعض ليس»، و هو^{٧٥} بالعكس من الأوّل، و «ليس كل» و دلالتة بالمطابقة على سلب الحكم عن الكل^{٧٦}، و عن البعض التزامى، بعكس الاولين^{٧٧}.

و إن لم يقرن به^{٧٨} السور اصلاً^{٧٩} كانت مهملة موجبة و سالبة، و هى فى قوّة الجزئية لمساواتها إياها فى الصدق.

[القضية المنحرفة]

و إن قرُن السور بالمحمول سمّيت منحرفة، و الضابط فيها أنّه كلّما كان أحد الطرفين شخصياً مسوراً أو كان المحمول إيجاباً كلياً أو سلباً جزئياً أو كانت^{٨٠} المادة ممتنعة أو ما يوافقها^{٨١} من الإمكان وجب اختلاف الطرفين فى مقارنة حرف السلب و إلّا^{٨٢} وجب اتفاقهما^{٨٣} فيه.

[فى الجهات]

[القضية الموجّهة و اقسامها]

و كيفية النسبة الحكمية بالضرورة و الدوام^{٨٤} و مقابليهما يسمّى مادة و لابدّ منها بحسب الأمر نفسه، فإن صُرح بالجهة، أى باللفظ الدال عليها، سمّيت القضية رباعية و موجّهة^{٨٥} و إلّا مطلقة^{٨٦}.

و الضرورية ما يجب محمولها لموضوعها إيجاباً أو سلباً مادامت ذاته موجودة، و تسمى ضرورية مطلقة، أو مادام موصوفاً بالوصف العنوانى^{٨٧} الذى عبّر به عن الموضوع، إمّا مطلقاً و هى المشروطة العامة أو مقيدةً باللادوام، إمّا^{٨٨} بحسب الذات و هى المشروطة الخاصة أو بحسب وقت ما مع اللادوام،^{٨٩} و هى الوقتية إن عُيّن الوقت، و إلّا فهى المنتشرة.

و الدائمة أن يدوم المحمول، إمّا بحسب ذات الموضوع و هى الدائمة المطلقة، أو بحسب الوصف و هى العرفية العامة إن أُطلقت، و الخاصة إن قيّدت باللادوام.

و سلب الضرورة المطلقة عن أحد الطرفين إمكان عام و عن كليهما إمكان^{٩٠} خاص، و سلب جميع الضرورات عن الطرفين إمكان أخص، و بالنسبة إلى الزمان المستقبل إمكان استقبالي. و المطلقة قد فهم قوم منها أصل الثبوت أو السلب بالفعل مطلقاً^{٩١}، و قوم قيّدوه باللاضرورة، و قوم قيّدوه باللاادوام؛ و يسمّى الأول مطلقة عامة، و الثانية وجوديّة لاضروريه، و الثالثة وجوديّة لادائمه^{٩٢}.

[التناقض]

و التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب و السلب بحيث يقتضى لذاته صدق أحدهما و كذب الاخرى.

فنقيض القضية البسيطة، المخالف في الكيف و الضرورة و الإمكان و العموم و الخصوص بحسب الأزمنة و الأفراد، الموافق في الطرفين و الزمان. و نقيض [القضية] المركبة، المفهوم المردّد بين نقائص الأجزاء.

[في العكس]

و العكس هو تبديل كلّ واحد من طرفي القضية بعين الآخر^{٩٣} في المستوى، و بنقيض الآخر في عكس النقيض مع بقاء الصدق و الكيفيّة^{٩٤} في المستوى، و الصدق فقط في عكس النقيض.

و السالبة، إذا اعتبر فيها العموم بحسب الأزمنة و الأفراد، انعكست كنفسها في المستوى، و إلّا لم تنعكس أصلاً.

و كذلك عكس النقيض في الموجبات^{٩٥} على رأى، و على رأى يعتبر العموم بحسب الأزمنة فقط.

و الموجبة تنعكس جزئياً في المستوى^{٩٦} بجهة الاطلاق في الفعليات، و الإمكان العام في غيرها على رأى، و على رأى بجهة الإمكان العام في الكل، و كذلك السالبة^{٩٧} في عكس النقيض.

و البرهان هو استلزام نقيض العكس للمحال^{٩٨} لانعكاسه الى نقيض أصل القضية أو^{٩٩} الأخص من نقيضها، و لإنتاجه مع أصل القضية المحال، و نفرض^{١٠٠} الكلام في معيّن و يدل على عدم الانعكاس النقض^{١٠٢} في المواد.

[القياس؛ أقسامه و أشكاله]

و القياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول^{١٠٣} آخر.
و يسمّى استثنائياً إن اشتمل بالفعل على النتيجة أو تقيضها، وإلا اقتنائياً، وإنه مشتمل على
مقدمتين إحداهما تشتمل على موضوع المطلوب المسمى بالأصغر و هى الصغرى، و الأخرى
على محموله^{١٠٤} المسمى بالكبرى و هى الكبرى.

و الطرف الآخر من كلّ واحدة منهما مشترك بينهما جامع و هو الأوسط.
فإن كان محمولاً فى الصغرى [و] موضوعاً فى الكبرى كان النظم الكامل و يسمّى الشكل
الأول، و إن كان بالعكس فهو الشكل الرابع لبعده عن الكامل جداً. و إن كان محمولاً فيهما فهو
الشكل^{١٠٥} الثانى لموافقته الكامل فى أشرف مقدّمتيه^{١٠٦}، أعنى الصغرى. و إن كان موضوعاً فيهما
فهو الثالث.

و الضابط فى الإنتاج موضوعية الأوسط للطرفين بالفعل أو بالقوة مع عموم وضعه لأحدهما و
للأصغر بالثبوت، أو ثبوت الأوسط لكل الأكبر مع نفيه عن الأصغر. و تتوقف كلفة النتيجة على
عموم^{١٠٧} موضوعية الأصغر و كلفة الكبرى و إيجابها على إيجاب المقدمتين.
و المختلطات^{١٠٨} اذا استنتج منها الإيجاب^{١٠٩} أو وافقت الكبرى النظم الكامل، أنتجت^{١١٠}
مطلقاً، و إلا اعتبر فيها أمور ثلاثة: أحدها^{١١١} دوام الصغرى أو انعكاس الكبرى؛ الثانى أن
لا يستعمل الممكنة إلا مع ما فيه ضرورة؛ و الثالث انعكاس السالبة فى الشكل الرابع. و الشرط^{١١٢}
الثانى لا يعتبر على رأى، بل الباقيان فقط^{١١٣}.

و النتيجة تتبع محمولية الأكبر فى^{١١٤} الضرورة و اللا ضرورة^{١١٥} مطلقاً و فيما عداهما غير الدوام
بحسب^{١١٦} الوصف عند فعلية الصغرى. و تتبع موضوعية الأصغر عند كون الكبرى دائمة بحسب
الوصف، أو الصغرى ممكنة، أو كونها ضرورية من الرابع، إلا فى اللادوام^{١١٧} و اللا ضرورة و
الضرورة عند انفراد^{١١٨} الصغرى الموجبة^{١١٩} بالضرورة.

و^{١٢٠} تتبع المقدمة الدائمة و الضرورية إذا كانت الصغرى^{١٢١} سالبة أو الكبرى فقط مخالفة
للنظم الكامل.

و البرهان هو بعكس المقدمة المخالفة للنظم الكامل أو بتبديل إحدى المقدمتين بالأخرى أو
بعكسهما ثم عكس النتيجة^{١٢٢}.

و^{١٢٣} بالخلف؛ و ذلك بضم^{١٢٤} تقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة لينتج تقيض الأخرى
الموافقة أو ما ينعكس إلى تقيض الأخرى المخالفة^{١٢٥}.

أو بالافتراض؛ و ذلك بأن^{١٢٦} يفرض^{١٢٧} موضوع المقدمة الجزئية معيّناً لتصير كلیّة و يحصل المطلوب من قياسين: أحدهما كامل و الآخر من^{١٢٨} ذلك الشكل بعينه و^{١٢٩} لكن من کليتين و يدلّ على العقم الاختلاف و ذلك لصدق^{١٣٠} القياس مع أيجاب النتيجة تارة و سلبها أخرى من المواد^{١٣١}.

[أقسام القضايا الشرطية]

و أمّا الشرطيّة فتقسم إلى متصلة و هي ما^{١٣٢} كان إحدى القضيتين، و يسمّى المقدم، مستصحباً^{١٣٣} للأخرى المسمّى^{١٣٤} بالتالي، لعلاقة بينهما تقتضي ذلك و تسمى لزوميّة، أو لمجرد توافقهما^{١٣٥} في الصدق و تسمّى اتقافيّة.

و إلى منفصلة و هي ما كان الحكم فيها بالعناد بين قضيتين^{١٣٦}، إمّا في الصدق و الكذب معاً و هي الحقيقيّة، أو في الصدق فقط و هي مانعة الجمع، أو في الكذب فقط و هي مانعة الخلو. و صدق الأولى يكون كل واحد من جزئها تقيض الآخر أو مساوياً لتقيضه، والثانية يكون كل واحد منهما أخص من تقيض الآخر، و الثالثة بكونه أعم.

ثم سألبة كلّ واحدة من هذه القضايا ما يرفعها^{١٣٧} و الإيجاب بإثبات اللزوم و العناد، و السلب برفعهما، سواء كانت^{١٣٨} موجبات الأجزاء أو سوابها^{١٣٩}.

و كلّ واحدة من الشرطيتين تتألف من حمتين، أو من متصلتين، أو من^{١٤٠} منفصلتين، أو حملي و متصل أو حملي و منفصل أو متصل و منفصل.

و تتعدّد المتصلة بتعدد أجزاء التالي دون المقدم، لوجوب لازميّة الجزء لما يلزمه الكلّ دون العكس. و تتعدّد المنفصلة^{١٤١} بتعدد أجزائهما بحسب^{١٤٢} منع الخلو دون الجمع.

و المتصلة تصدق عند صدق الطرفين و التالي فقط و كذبهما معاً، و تكذب عند كذب الطرفين و كذب أيّهما كان و صدقهما معاً^{١٤٣} إذا كانت لزوميّة. و تصدق المنفصلة الحقيقيّة بصدق أحد الطرفين فقط و تكذب عند كذبهما معاً و صدقهما معاً. و تصدق^{١٤٤} مانعة الجمع بكذب الطرفين أو^{١٤٥} أحدهما و تكذب بصدقهما و مانعة الخلو بالعكس. و السواب على العكس في الكلّ.

و المتصلة الزوميّة قد تكون كلیّة و هي^{١٤٦} أن يكون التالي لازماً للمقدّم^{١٤٧} على جميع أوضاعه التي يمكن حصولها عليها و المقارنات التي يمكن اجتماعه معها، و قد تكون^{١٤٨} جزئية و هي التي تلزم على بعض هذه الاوضاع، و مخصوصة و هي التي تلزم على وضع معين^{١٤٩}.

و السواب في مقابلة الموجبات.

[سور الشرطيات]

فسور الإيجاب الكلى فى المتصلة «كلما» و«مهما» و«متى»، و فى المنفصلة «دائماً». و سور السلب الكلى فيهما^{١٥٠} «ليس البتة» و سور الإيجاب الجزئى «قد يكون» و سور السلب الجزئى بإدخال حرف السلب على السور الإيجاب الكلى،^{١٥١} و الخصوص بتخصيص اللزوم و العناد بحال و زمان، و الإهمال باطلاق لفظ «لو» و«إن» و«إذا» فى المتصلة و«إما و إما»^{١٥٢} فى المنفصلة.

[تلازم الشرطيات]

و المتصلة تستلزم متصلة توافقها فى المقدم و الكم و تخالفها^{١٥٣} فى الكيف و تناقضها فى التالى؛ و تستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها و نقيض تاليها، و منفصلة^{١٥٤} مانعة الخلو من نقيض مقدمها و عين تاليها متعاكستين عليها؛

و تستلزمها منفصلة حقيقيّة من أحد الجزئين^{١٥٥} و نقيض الآخر كيف كان^{١٥٦} من غير عكس. و كلّ واحدة من المتصلة^{١٥٧} و المنفصلات الثلاث تستلزم سوابل الباقي مؤلفة^{١٥٨} من الجزئين من غير عكس.

و كلّ واحدة من غير الحقيقيّة^{١٥٩} تستلزم الأخرى مؤلفة^{١٦٠} من نقيض جزئها.

[القياسات الشرطية الاقتراعية]

و القياسات الاقتراعية^{١٦١} الشرطية خمسة أقسام: المؤلف من متصلتين، و منفصلتين، و متصل و منفصل، و حملى و متصل، و حملى و منفصل.

[١. الأوسط جزء تامّ]

فإن كان الأوسط جزءاً تاماً من المقدمة^{١٦٢} الشرطية فالضابط فيه كون القياس مشتملاً بالفعل أو بالقوة على متصّلتين هما على تأليف منتج.

و النتيجة حينئذٍ فى القسم الأول متصلة من الطرفين و فى القسم الثانى و الثالث متصلة من الطرفين^{١٦٣} أو من^{١٦٤} نقيضيهما^{١٦٥} أو منفصلة تلزم هذه المتصلة.

[٢. الأوسط جزء غير تامّ]

و إن لم يكن الأوسط جزءاً تاماً فالضابط فيه^{١٦٦} كلفة إحدى المقدمتين مع^{١٦٧} اشتمال المتشاركين على تأليف منتج مع^{١٦٨} اعتبار منع الخلوّ فى الشرطية إن كانت منفصلة، أو إنتاج أحدهما مع

نتيجة التأليف بينهما أو عكسهما بكليته^{١٦٩} لمقدم متصلة كليّة هي إحدى المقدمتين^{١٧٠} أو لازمة^{١٧١} لأحدهما.

و النتيجة كليّة حينئذ^{١٧٢} في القسم الأول متصلة، مقدّمها الطرف الغير^{١٧٣} المشار من الصغرى و نتيجة التأليف^{١٧٤} و تاليها متصلة^{١٧٥} من الطرف الغير^{١٧٦} المشار من الكبرى و نتيجة التأليف. و في القسم الثاني منفصلة مانعة الخلو^{١٧٧} من كلّ ما يشارك^{١٧٨} و نتيجة التأليف من كل ما يشارك.

و هذه نتيجة «[القسم] الثالث» إن جعلت منفصلة و إن جعلت^{١٧٩} متصلة كان مقدمها الطرف الغير المشار^{١٨٠} من المقدمة^{١٨١} المتصلة و تاليها نتيجة التأليف من طرفها الآخر^{١٨٢} و المقدّمة المنفصلة.

و في القسم الرابع منفصلة^{١٨٣} أحد طرفها الطرف الغير المشار من المقدّمة المتصلة بالوضع الذي كان فيه و الطرف الآخر نتيجة التأليف.

و القسم^{١٨٤} الخامس ينتج حليّة إن شارك كل جزء^{١٨٥} من أجزاء الانفصال حليّة و اشتركت التأليفات في نتيجة واحدة و إلّا فمثل نتيجة القسم الثاني؛ و المعتبر فيه^{١٨٦} هو^{١٨٧} الضابط المذكور بالفعل أو بالقوة.

[قياس الاستثنائي]

و القياس الاستثنائي إن كانت الشرطيّة فيه متصلة انتج وضع المقدم فيه^{١٨٨} وضع التالي^{١٨٩}، و رفع التالي رفع المقدم و إلّا لبطل^{١٩٠} اللزوم دون العكس في شيء منهما^{١٩١} لاحتمال كون التالي أعم. و إن كانت منفصلة؛ فإن كانت حقيقيّة ينتج وضع كلّ واحد من الجزئين رفع الآخر لامتناع الجمع و بالعكس لامتناع^{١٩٢} الخلو^{١٩٣}. و إن كانت مانعة الجمع انتج وضع كلّ جزء رفع الآخر لامتناع الجمع دون العكس لإمكان الخلو. و إن كانت مانعة الخلو فعلى العكس.

تمّ الكتاب و الله أعلم بالصواب^{١٩٤}. و هذا ما قصدنا ذكره في هذا المختصر. و لواهب العقل الحمد بلانهاية و الشكر بلاغاية و الصلاة على سيدنا محمد و آله الطاهرين و صحبه الأكرمين^{١٩٥}.

الهوامش

١. ط: صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه، قال الشيخ الامام الاستاذ العالم الصدر الاجل الاوحد ابو عبدالله محمد ابن ناماور الشهير بالخونجي رضى الله تعالى عنه وارضاه. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيدالاولين والآخرين وآله الطاهرين. اما بعد فهذه...